

عمومية «بيتك» أقرت توزيع 17.1% نقداً و 10.1% منحة

المرزوق: إستراتيجيتنا قيادة التطور العالمي للخدمات المالية الإسلامية



المرزوق مترئساً للجمعية العمومية للبنك أمس (هاني الشمري)



حمد المرزوق في «العمومية» أمس

إصدار صكوك ودخول أسواق جديدة.. مصر من بينها

مشيرا إلى أن سمعة «بيتك» كبنك إسلامي رائد، تؤهله للدخول في أي سوق، ملخا إلى أنه مع انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي ظهرت لنا العديد من الفرص وبأسعار مناسبة. وبخصوص إعادة هيكلة التوجه الاستثماري لـ «بيتك» والذي كان يعتمد بشكل أساسي على المحفظة العقارية قال المرزوق إنه غير وارد التخلص بشكل كامل من الاستثمارات العقارية، فالبنك يعمل على تخفيض الاستثمارات العقارية لديه والتركيز على النشاط المصرفي والمحفظة الائتمانية، حيث تمثل المحفظة العقارية نحو 30% من الائتمان بعد أن كانت 35% العام الماضي.

قال رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي حمد المرزوق في مؤتمر صحفي على هامش الجمعية العمومية أمس، أن البنك حصل على موافقة الجمعية العمومية على إصدار صكوك رأسمالية كخطوة استباقية لمواجهة أي متطلبات رأسمالية مستقبلية، ولتغطية التوسعات الائتمانية والأنشطة المصرفية. وأشار المرزوق إلى أن مجلس الإدارة يرى أن السوق المحلي أصبح عائقا أمام «بيتك» للتوسع، لذا فنحن ندرس الدخول في عدد من الأسواق الخارجية، منها السوق المصري، سواء عن طريق الاستحواذ على بنك قائم، أو الحصول على ترخيص وتأسيس بنك جديد.

6 ملاحظات على وثيقة الإصلاح

ثالثا: الوثيقة لا تتضمن أي إجراءات لتدعيم مؤسسات القطاع الخاص بل على العكس هي إجراءات انكماشية تؤدي إلى تجميد القدرة الشرائية للمواطنين وبالتالي تصعب القدرة على التوسع. رابعا: تحتاج إلى إعادة صياغة شاملة لدور الهيئة العامة للاقتصاد في لآيد عن دعم القطاع الخاص، فالحين مطلوب دور محوري للصندوق السيادي للدولة في دعم الشركات للتوسع خارج الحدود. خامسا: الإصلاح الاقتصادي لا بد أن ينطلق إلى أمور تهم المجتمع منها القضية الإسكانية وبدائل الطاقة والتحصير لأي ظروف اقتصادية، خاصة مع انخفاض أسعار النفط.

ردا على سؤال حول وثيقة الإصلاح الاقتصادي الحكومية والتي تم إرسالها للبنوك الخمس الماضي، قال المرزوق أن اتحاد المصارف يعكف حاليا على دراسة الوثيقة وسيقوم بإرسال مبرراته وملاحظاته عليها. وأشار المرزوق إلى أنه لديه 6 ملاحظات على الوثيقة جاءت كالتالي: أولا: الوثيقة تطرقت إلى الإصلاح على مدى خمس سنوات وهي مدة غير كافية وقصيرة لإصلاح اختلالات هيكلية مزمنة لذا تحتاج إلى وثيقة اصلاح طويلة الأمد تتناس مع طبيعة الكويت وتكون على مدار 20 عاما.

ثانيا: الوثيقة تحدثت عن دور رئيسي للقطاع الخاص، بحيث يكون قاطرة الاقتصاد المحلي، ولكن ما الإجراءات التي تضمنتها الوثيقة لفتح مجال أمام القطاع الخاص؟ وأوضح أننا نتكلم عن قطاع خاص حقيقي وليس كما هو عليه الحال الآن، مبينا أننا نريد قطاعا خاصا قادرا على تحقيق إيرادات بالعملة الأجنبية.

وأشار المرزوق إلى أنه لديه 6 ملاحظات على الوثيقة جاءت كالتالي: أولا: الوثيقة تطرقت إلى الإصلاح على مدى خمس سنوات وهي مدة غير كافية وقصيرة لإصلاح اختلالات هيكلية مزمنة لذا تحتاج إلى وثيقة اصلاح طويلة الأمد تتناس مع طبيعة الكويت وتكون على مدار 20 عاما.

سادسا: فرض ضريبة على القطاع الخاص بوضعه الحالي صعب، يجب اعداد دراسة كمية عن الرسوم والضرائب التي يجب ان يتم فرضها، وآلية تنفيذها، وأشار إلى ان اتحاد المصارف سبق أن حذر منذ أربع سنوات من صعوبة استمرار النهج الحالي وحذر من الخلل الهيكلي في الموازنة العامة.

وأشار المرزوق إلى أنه لديه 6 ملاحظات على الوثيقة تحدثت عن دور رئيسي للقطاع الخاص، بحيث يكون قاطرة الاقتصاد المحلي، ولكن ما الإجراءات التي تضمنتها الوثيقة لفتح مجال أمام القطاع الخاص؟ وأوضح أننا نتكلم عن قطاع خاص حقيقي وليس كما هو عليه الحال الآن، مبينا أننا نريد قطاعا خاصا قادرا على تحقيق إيرادات بالعملة الأجنبية.

80 مليون دينار في جيوب مساهمي «بيتك»

وتتخطى 55% من صافي أرباح البنك في عام 2015 البالغة 146 مليون دينار.

تتعد التوزيعات النقدية التي أقرتها العمومية العادية أمس نحو 80 مليون دينار كويتي (267,3 مليون دولار).

جدول توزيع عائد على الودائع الاستثمارية وحساب التوفير			
جدول (1) أرباح المودعين			
نوع الحساب	2015	2014	
الوديعة الاستثمارية «الخماسية»	2,35%	2,34%	
الوديعة الاستثمارية «المستمرة»	2,15%	2,06%	
الودائع الاستثمارية «السريعة»	1,50%	1,68%	
ودائع استثمارية الديمة (6 أشهر)	1,30%	1,45%	
حسابات التوفير الاستثمارية «التوفير»	0,73%	0,94%	

جدول يوضح التقييمات الائتمانية الممنوحة لبيتك في عام 5102			
وكالة التصنيف	بعد المدي	مؤشر المدي	رؤية مستقبلية
Fitch	+A	F1	مستقرة
Moody's	A1	L-P	سلبية
Standard & Poor's	-A	2-A	مستقرة

المبادرات التي تتبناها الخطة الخمسية الجديدة.

خدمات متميزة

وقال انه استمررا للجهود تحقيق رؤيتنا المستقبلية بان نصبح المجموعة الرائدة في الخدمات المصرفية في المنطقة، ركزنا في أعمالنا على تقديم خدمات متميزة تلبي احتياجات عملائنا بل وتتخطى توقعاتهم في معظم الأحيان، وتستجيب لمتطلبات السوق، حيث تمكنا من رسم استراتيجية جديدة للأثر سنوات مقبلة تحدد ملامح المستقبل في «بيتك».

واستمر «بيتك» في إدارة المخاطر بفعالية، وأخذ المخصصات اللازمة خلال العام حسب أفضل الممارسات المتحفظة في تحديد المخصصات، ونتيجة لذلك، حافظ «بيتك» على تصنيفه الائتماني الذي يعكس مكانته وقوة مركزه المالي ومستويات السيولة المالية العالية التي يتمتع بها.

كفاية رأس المال

ولفت إلى ان «بيتك» استجاب لتعليمات بنك الكويت المركزي، وتمكن من تطبيق متطلبات بازل 3 التي تم تفعيلها على جميع البنوك الكويتية بداية عام 2015، وبلغ معدل كفاية رأس المال 67 في «بيتك» في نهاية عام 2015 وهي أعلى من النسبة المطلوبة من البنوك 13٪.

جوائز بيتك

وخلال العام 2015 منح «بيتك» عدة جوائز مرموقة في مجال العمل المصرفي كان من بينها جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الخليج العربي، وأفضل بنك

محمود فاروق

أقرت عمومية بيت التمويل الكويتي «بيتك» توزيع 17٪ نقداً على المساهمين و 10٪ منحة.

وقال رئيس مجلس إدارة «بيتك» حمد المرزوق خلال الجمعية العمومية للبنك التي عقدت مساء أمس في كلمته بالتقرير السنوي أن البنك واصل تعزيز نموذج أعماله بهدف تقديم أفضل الخدمات للعملاء وتحسين جودة الخدمات، والاهتمام بتطوير شامل للبنية التحتية وإدارة العمليات على المستويين التشغيلي والتشغيلي، واستيعاب كل ما هو جديد ومبتكر في عالم التكنولوجيا المصرفية، وتوفير مصادر مستدامة للإيرادات في المستقبل وترشيد الإنفاق لتحقيق نمو مستقر، والتخارج من الاستثمارات غير المرغوبة بما يصب في مصلحة السادة المساهمين.

وأضاف ان البنك مضى في التوسع المتنامي والمدرسون للانتشار العالمي، بما يتوافق مع استراتيجيتنا الطموحة الساعية نحو قيادة التطور العالمي للخدمات المالية الإسلامية، حيث تمكنا من افتتاح المقر الرئيسي الجديد للبنك في مدينة فرانكفورت بألمانيا ليكون بذلك أول بنك إسلامي متكامل يعمل في أكبر اقتصاد بأوروبا، كما أن «بيتك تركيا» أصبح كمنطقة انطلاق نحو السوق الأوروبية، وتوسعنا في شبكة فروعنا محليا وعالميا حيث وصل عدد إجمالي الفروع للمجموعة إلى 450 فرعاً مما عزز مكانة المجموعة وحضورها القوي في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

ووفق «بيتك تركيا» نتائج جيدة، كما تحسنت الربحية في «بيتك البحرين»، وعكفنا على إدخال التحسينات إلى خدماتنا المصرفية الرقمية حرصاً منا على توفير خدمة عصرية ومرحة للعملاء.

إصدار صكوك

ونحن بصدد إصدار المزيد من الصكوك للحكومات والشركات حول العالم للمساهمة في تطوير وتسويق هذا المنتج الذي يعد البديل الشرعي للسندات، كما يساهم في توفير التمويل المطلوب للعديد من المشاريع بالاساليب

متعددة وآليات ميسرة، ويعزز مشاركته في المشاريع الكبرى، ففي عام 2015 تمت عملية إصدار صكوك مصرف الشارقة الإسلامي، بقيمة 500 مليون دولار، كما قام «بيتك» بهيكلة صفقة تمويل إجازة إلى هيئة كهرباء ومياه الشارقة بقيمة 500 مليون دولار وبحجم مساهمة تبلغ 120 مليون دولار، وهي الحصة الأكبر بين البنوك المشاركة في الصفقة، حيث تتمتع بضممان سيادي من حكومة الشارقة، وعلاوة على ذلك فقد أصدر «بيتك» تركيا» صكوك إجازة بقيمة بالربح المليون في ماليزيا بقيمة 300 مليون رنجيت «حوالي 81 مليون دولار»، ويعتبر هذا الإصدار شريحة أولى من برنامج صكوك تبلغ قيمته حوالي 540 مليون دولار.

واشار إلى انه على الرغم من استمرار انخفاض أسعار لاتزال تلقي بظلالها على الكثير من المؤسسات المصرفية في العالم، مسببة تذبذبات في الأسواق المالية وتراجعا في معدلات النمو، بقي الاقتصاد الكويتي أكثر استقرارا في مواجهة التأثيرات السلبية بتوفيق من الله تعالى، وبدعم من الاحتياطيات المالية العالية والسياسات المالية والنقدية التي تتبناها وزارة المالية والتي أعلنت عن إقرار مشروع قانون لإصدار سندات وصكوك العجز عبر البنوك المحلية وبالتنسيق مع بنك الكويت المركزي، وهذا كله يساعد على خلق بيئة استثمارية مستقرة وتوفير فرص تنويع متنوعة من خلال استكمال المشاريع

التي تتبناها الخطة الخمسية الجديدة.

خدمات متميزة

وقال انه استمررا للجهود تحقيق رؤيتنا المستقبلية بان نصبح المجموعة الرائدة في الخدمات المصرفية في المنطقة، ركزنا في أعمالنا على تقديم خدمات متميزة تلبي احتياجات عملائنا بل وتتخطى توقعاتهم في معظم الأحيان، وتستجيب لمتطلبات السوق، حيث تمكنا من رسم استراتيجية جديدة للأثر سنوات مقبلة تحدد ملامح المستقبل في «بيتك».

واستمر «بيتك» في إدارة المخاطر بفعالية، وأخذ المخصصات اللازمة خلال العام حسب أفضل الممارسات المتحفظة في تحديد المخصصات، ونتيجة لذلك، حافظ «بيتك» على تصنيفه الائتماني الذي يعكس مكانته وقوة مركزه المالي ومستويات السيولة المالية العالية التي يتمتع بها.

كفاية رأس المال

ولفت إلى ان «بيتك» استجاب لتعليمات بنك الكويت المركزي، وتمكن من تطبيق متطلبات بازل 3 التي تم تفعيلها على جميع البنوك الكويتية بداية عام 2015، وبلغ معدل كفاية رأس المال 67 في «بيتك» في نهاية عام 2015 وهي أعلى من النسبة المطلوبة من البنوك 13٪.

جوائز بيتك

وخلال العام 2015 منح «بيتك» عدة جوائز مرموقة في مجال العمل المصرفي كان من بينها جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الخليج العربي، وأفضل بنك

الناهض: تكاليف «بازل 3» كبيرة على البنوك

عن تجربة «بيتك» في السوق الألماني، قال مازن الناهض ان حجم التمويلات التي قام بها «بيتك» هناك لم تكن مرضية لنا، مرجعا ذلك إلى التوترات السياسية والامنية والأحداث الارهابية في باريس وتركيا، بالإضافة لانخفاض النشاط الاقتصادي في أوروبا، مضيفاً أنه من بداية العام الحالي يستعد البنك لافتتاح فرعه الرابع هناك.

وحول تكلفة تطبيق معايير المركزي الخاصة بـ«بازل3»، قال الناهض انه منذ الأزمة المالية في 2008، ارتفعت معايير كفاية رأس المال من 8٪ إلى 12٪ عالميا، أما بالنسبة للكويت فكانت 12٪ وصلت إلى 15٪، وبالتالي أصبحت تكلفة الاستثمار أعلى مما كانت عليه، لذا يتطلب زيادة رأس المال لمواكبة حجم الأعمال عن طريق خيارين، الأول وهو اكتتاب المساهمين، وهو الأعلى تكلفة، أما الخيار الثاني، فعن طريق البدائل المتاحة كإصدارات الصكوك.

تعليمات «المركزي» ستخفض الائتمان الاستهلاكي

والذي شهد تباطؤا كبيرا وانخفض الطلب عليه خاصة بعد تعليمات بنك الكويت المركزي التي تقن من منح الائتمان الاستهلاكي الخاصة بمنح القروض. وتوقع الناهض ان يتم الإعلان عن ترتيبات تمويل مشروع الوقود البيئي خلال اسبوعين، موضحاً أن «بيتك» طلب من البنوك المحلية عدة طلبات يجري تجهيزها حاليا. وأكد الناهض على استمرارية بيت التمويل في «بيتك ماليزيا»، حيث يجري حاليا الانتهاء من إجراءات تعيين رئيس تنفيذي جديد لـ«بيتك ماليزيا»، متوقعا ان يتم الانتهاء منها خلال الستة اشهر المقبلة.

ردا على سؤال حول توقعات حجم الائتمان في الكويت خلال العام الحالي، قال الناهض ان الائتمان ينقسم إلى ثلاثة قطاعات الأول: المرتبط بالإفناق الحكومي وهو القطاع الذي تعول عليه البنوك خلال 2016، في تنشيط الائتمان خاصة مع التزام الحكومة بطرح وتنفيذ مشاريع عملاقة، لافتا إلى ان المشاريع المؤجلة منذ 4 سنوات يتم طرحها الآن وهو امر ايجابي وجيد بالنسبة للبنوك. أما عن القطاع الثاني فقال الناهض هو قطاع تمويل شركات القطاع الخاص، وهو سيتوسع ولكن ليس بشكل كبير، أما القطاع الثالث فهو تمويل الافراد (الاستهلاكي والمقسط)،

إعلان للسادة مساهمي

بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع.)

بيت التمويل الكويتي

Kuwait Finance House



يسر بيت التمويل الكويتي أن يعلن عن توزيع الأرباح عن السنة المالية

المنتھية في 2015/12/31، والتي أقرتها الجمعية العامة العادية وغير

العادية لمساهمي البنك في اجتماعيها المنعقدين يوم الاثنين

الموافق 2016/03/21، وذلك على الوجه التالي:

أولاً: سوف توزع الشركة الكويتية للمقاصة للسادة المساهمين شيكات

الأرباح النقدية بنسبة 17% (سبعة عشر بالمائة) من القيمة الاسمية للسهم

الواحد بما يعادل 17 فلساً للسهم. وسوف تقوم الشركة الكويتية للمقاصة

بتوزيع الأرباح النقدية اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2016/3/27 بمقر الشركة.

ثانياً: سوف يتم الإعلان لاحقاً عن موعد البدء بتوزيع أسهم منحة بنسبة

10% من رأس المال المدفوع (الأسهم المصدرة) وذلك بعد إتمام إجراءات

شهر قرار الجمعية العامة غير العادية وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم

2016/1، وقرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية رقم 2015/1.

وتطبق في شأن الأرباح التي توزع عن أسهم مرهونة أحكام القانون والعقود.

يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة

حفظ الأوراق المالية- بمقرها الكائن في برج أحمد، شارع الخليج العربي،

الدور الخامس خلال ساعات العمل الرسمية، مع مراعاة تقديم أصل

البطاقة المدنية.

والله ولي التوفيق

رئيس مجلس الإدارة